فرنسا : فيلم « الراهبة »

اثار منع فيلم « الراهبة » من قبل سلطات الرقابة السينمائية في فرنسا ضجة لم تشهد هذه البلاد لها مثيلا منذ زمن بعيد ، حتى ان الصحف ما زالت تتحدث عنها .

بصورة عامة وباستثناء مجلتين اسبوعيتين على الاغلب ، وهما « الكاريفور » و « فرنسا الكاثوليكية » ، نصرت الصحف الفرنسية بحماس الحرية ضد الرقابة . ولذلك رأينا من نافل القول العود الى تفاصيل خصائص هذه القضية التي عرضت باسهاب في الصحف المختلفة ، ورأينا من المفيد ، بدلا من ذلك ، وضع روزنامة لقضية « الراهبة » باقصى ما يمكن من الايجاز والوضوح .

١٩٦٣

قدم السيد ج. ريفيت في ستوديو الشانزيلزيه في باريس مسرحية مقتبسة عن رواية ديدرو « الراهبة » . وقد عرضت المسرحية تحت هذا الاسم ، ولكنها لم تثر لا في الصالة ولا في الصحافة اية ردة فعل. ويبدو انها مرت دون ان تلفت اليها الانظار ودون ان تبقى طويلا على المسرح .

تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣

اخذ واضع المسرحية يبحث عن منتج سينمائي يرضى عن اقتباسه للرواية وينتج منه فيلما . فتوجه الى منتجين قبلا مبدئيا بالفكرة ، وابدى الثاني منها ، وهو السيد دي بوريغار، استعداده لتمويل الفيلم على ان يكون المخرج جان لوك غودار .

واخضع مشروع الفيلم الاول الى الرقابة الاولية لابداء رأي تمهيدي فيه ، فقبل المشروع بدون حماس بعد ادخال بعض التعديلات عليه .على ان هذه الرقابة الاولية لم تعط اي تعهد – اذ انه ليس لاعضاء هذه المنظمة اي سلطان على قرار السماح بالفيلم او منعه في المستقبل.

٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥

قبل البدء بالتصوير عرض السيد دي بوريغار مشروع الفيلم على عدد كبير من رجال الدين. ويبدو ان ملاحظات هؤلاء اقتصرت على وجوب وضع هذا الفيلم في اطاره التاريخي الواضح، وذلك بواسطة الاخراج والملابس. ولما قدم لهم المنتج التأكيدات اللازمة لم يعارضوا الفكرة مبدئيا .

آخر ايلول (سبتمبر)

وبدىء بتصوير الفيلم . وفكر المؤلف والمخرج باستعمال دير فونتيفرولت لانطباقه على المكان الموصوف في الرواية ،ولكن وزير الفنون لم يسمح بهذا الاستعمال ، فصور الفيلم في افينيون في مكان لا ريب في قدمه ، ولكنه لا ينطبق في الحقيقة على دير الرواية .

تشرين الاول (اكتوبر)

خلال تصوير الفيلم اخذت الصحف السينمائية واجهزة الدعاية المختصة تتحدث عنه مقدمة بعض الايضاحات عن موضوعه وعن الرواية المستقى منها وعن طريقة اقتباسه ونقله الى السينما .

اوائل تشرين الاول (اكتوبر)

ازاء هذه الايضاحات انتظمت مقاومة الهيئات الدينية. فطلبت الراهبات المعلمات خاصة من تلاميذهن واهالي تلاميذهن (بصورة افرادية وبواسطة رابطات الاهالي والخريجين) تنظيم حملة احتجاجات ارسلت بعدد كبير وبصورة مباشرة وشخصية الى وزير الانباء ، الذي هو الوصي الشرعي على السينما .حصل كل ذلك قبل ان يشاهد احد الفيلم او حتى مقاطع منه ، اذ انه لم يكن قد فرغ منه بعد.

١٥ تشرين الاول (اكتوبر)

كتبت رئيسة اتحاد الراهبات المديرات رسالة الى السيد بييريفيت، وزير الانباء آنذاك ، تطلعه

فيها على شدة اضطراب الراهبات لعلمهن بان هذا الفيلم هو وشيك العرض .

١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)

اجاب السيد بييريفيت الرئيسة بقوله : « اريد ان اؤكد لك انه فيما خصني اشاطرك الاحاسيس التي تعتلج في صدرك . كما اريد ان اؤكد لك بانني لن اتردد في استعمال الصلاحيات التي تخولني اياها القوانين الى اقصى الحدود » .

٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر)

طلب فريدريك ديبون ، مستشار مجلس بلدية باريس ، من مدير البوليس ، السيد بابون ، منع هذا الفيلم الذي يشكل تشهيرا حقيقيا بالراهبات الفرنسيات ، وذلك تحاشيا لمظاهرات عادلة سيثيرها عرضه بلا شك . فاجاب مدير البوليس بان السلطات العامة تشاطر المستشار مشاغله (مع الملاحظة بان المستشار والمدير قد اعترفا بانهما لم يشاهدا الفيلم ، اذ انه لم يكن قد فرغ منه في ذلك الحين بعد) .

٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر)

اصدر السيد كونتامين ، مدير الاذاعة الفرنسية ، مذكرة الى موظفيه يمنعهم فيها من التحدث عن الفيلم ، لا بطريقة النقد ولا العرض .

٢ كانون الاول (ديسمبر)

نشر السيد بييريفيت ، وكان ما يزال وزيرا للانباء ، في « الفيغارو » رسالته الى الراهبات المديرات ، وهي تتضمن قرارا بالمنع .

كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦

خلف السيد ايفون بورج السيد بييريفيت في وزارة الانباء .

١٩ آذار (مارس)

التأمت لجنة الرقابة لمشاهدة الفيلم . كانت هذه اللجنة مؤلفة من ٢٣ عضوا : ٧ مراقبين منتدبين من مختلف الوزارات و٧ محترفي سينما او نقاده اعضاء منتقين من قبل الوزير من بين الاختصاصيين في علم الاجتماع وعلم النفس والقضاة والمربين والاطباء و٣ اعضاء يمثلون الرابطات العائلية . وكان رئيس اللجنة السيد هنري دي سينغون ، وهو مستشار شرف في مجلس شورى الدولة . فاقترحت اللجنة ابدال عنوان الفيلم وجعله « راهبة ديدرو » بدل « الراهبة » ، وسمحت بعرض الفيلم باكثرية ثمانية اصوات ضد اربعة .

٢٤ آذار (مارس)

طلب السيد بورج وزير الانباء مشاهدة الفيلم شخصيا فاتيح له ذلك .

٢٩ آذار (مارس)

بطلب من وزير الانباء عرض الفيلم مرة ثانية على لجنة الرقابة بعد تغيير عنوانه تنفيذا لاقتراحها . وعلى الرغم من ان ممثلي الوزارات المختلفة قد عنفوا رسميا على تساهلهم في منح التأشيرة للفيلم ، فان الفيلم قد نال موافقة اللجنة للمرة الثانية باكثرية ١٢ صوتا ضد ٨ اصوات وامتناع ٣ عن التصويت .

٣١ ، ذار (مارس)

بعدما شاع الخبر بان وزير الانباء طلب من اللجنة اعادة النظر في الفيلم (مما يتضمن الايحاء بتعديل نتيجة التصويت الاول) تداعى بعض فنيي السينما الى تأليف لجنة دائمة لمقاومة الرقابة ، وطلبوا من جميع الفنيين الانضمام اليها . وقد تم ذلك فورا .

اول نيسان (ابريل)

منع وزير الانباء توزيع الفيلم في فرنسا وتصديره الى الخارج . وكانت الاسباب الموجبة لهذا المنع هي التالية : « ان من طبيعة هذا الفيلم ان يجرح شعور قسم كبير من النظارة ويسيء الى ضمائرهم ، بالنظر الى تصرف بعض الممثلين ، ونوعية بعض المشاهد ، وطبيعة الحوار .

« وهذه الاعتبارات تصح ايضا خارج فرنسا ، ولا سيما في بعض البلاد الاجنبية ، حيث يخشى ان يضر هذا الفيلم بسمعة ونفوذ هيئات يقوم الكثير منها باعمال تسهم في اشعاع فرنسا الثقافي والانساني » .

٢ نيسان (ابريل)

اعلن المنع بصورة رسمية ، واصاب الاوساط السينمائية ذهول شديد . وصرح رئيس نقابة الانتاج السينمائي : « نحن متضامنون مع المنتج ، واننا بصدد البحث عن افضل طريقة لمساعدته » .

ونشرت نقابة الممثلين بلاغ احتجاج .

٣ نيسان (ابريل)

اعلن السيد دي بوريغار منتج الفيلم بانه سيتقدم من المحكمة الادارية بدعوى يطلب فيها ابطال القرار الوزاري .

٣ نيسان (ابريل)

نظم احتجاج جماعي ، وذلك بشكل عريضة بالغة الايجاز شديدة الوضوح هذا نصها :

« بعد ان وافقت لجنة الرقابة مرتين متواليتين على عرض فيلم جاك ريفيت المقتبس عن احدى تحف الادب الفرنسي ، اتخذ وزير الدولة للانباء قرارا تعسفيا يقضي بمنعه . فضد هذا التجاوز على حرية التعبير ، وحفاظا على حق الفرنسيين الراشدين بان لا يعاملوا كقاصرين، نرفع عقيرتنا بالاحتجاج».

وكان الموقعون الاولون على هذه العريضة : لوي ارمان ، وجان روستان ، والكولونيل ريمي، وفرنسواز ساغان ، وجان لوي بوري ، وجاك فورانييه... ثم تلاهم بعض رجال الادب ومؤلفي الافلام والاقتصاديين .

٤ نيسان (ابريل)

كما احتجت على هذا المنع الجمعية الفرنسية للنقد السينمائي والتلفزيون . ونقرأ في عريضتها هذه الجملة : « ان ما يزيد في سخف هذا الافتئات على الحرية ان رواية ديدرو مطلوبة في منهاج البكالوريا » .

٤ نيسان (ابريل)

ظهر احتجاج جديد معنون«باحتجاج١٧٨٩» واخذ يجمع اكبر عدد ممكن من التواقيع (وعلى الاقل، في البدء، عددا يساوي هذا الرقم ذي المغزى) . فامتلأ على الفور بتواقيع مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال : مارسيل آشار ، جاك بريفير، غاستون غاليمار ، جان ديتور ، رومان غاري ، فرنان غرنييه ، غيتان بيكون ، رينيه كابيتان ، بيير بلوش ، لوي فالون ، بيير لازاريف ،جيروم لندون ، كلود غاليمار ، جان بول بلمندو ،كلارا مالرو ، فليكس لابيس ، فرنسواز ساغان .

٥ نيسان (ابريل)

احتج ايضا على هذا المنع « اتحاد الكتّاب من اجل الحقيقة » . وكان اول الموقعين : لوي مارتان شوفيه ، كلارا مالرو ، موريس نادو ، ايديت توماس ، كلود افلين ، الفرد كيرن ، مارك بيغبيدر ، ادمون هومو ، غي لي كليش ، جان ليسكور ، رينيه تافيرنييه ، جيرار روزنتال.

واصدر « اتحاد السينما » نداء الى جميع المحتجين بوجوب الالتفاف حول « لجنة المقاومة الدائمة للرقابة » .

٥ نيسان (ابريل)

اجتمعت لجنة الرقابة السينمائية اجتماعا عاديا ، وقد تغيب عن هذا الاجتماع خمسة اعضاء يمثلون المنظمات المهنية بعد ان ارسلوا كتب اعتذار .

ونشرت نقابة الانتاج السينمائي والاتحاد الوطني للسينما ونقابة منتجي الافلام القصيرة احتجاجا مشتركا تطلب فيه العودة الى القانون السابق لمرسوم ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ حيث كان على الوزير ان يتقيد بقرارات لجنة الرقابة .

٦ نيسان(ابريل)

بعد ان صرح السيد اندريه مالرو ، وزير الثقافة، بانه لا يمانع في عرض فيلم «الراهبة » في مهرجانات كان ، وافقت لجنة الاختيار على عرضه (في مكان مقفل كما هي العادة في هذه المهرجانات، امام هيئة المحكمين التي يحق لها دعوة الشخصيات السينمائية) .

٧ نيسان (ابريل)

نشر السيد رينيه كابيتان ، وهو نائب ينتمي الى الاكثرية النيابية التي تتسلم مقاليد الحكم ، نشر في « جمهوريتنا»، وهي جريدة اسبوعية تعتبرلسان حال الاكثرية ، مقالا اتخذ فيه موقفا محددا : « ان الرقابة هي في حد ذاتها مؤسسة تنال من حرية التعبير، فضلاعن ان الطريقة التي عملت بهاوالدوافع التي ذكرت في هذا الصدد هي موضع نقد ».

« ان هذا النظام يقود بطريقة مباشرة الى التعصب . فهو يقر لقسم ضئيل من الشعب ، لا يجبره احد على الذهاب لمشاهدة الفيلم ، الحق في منع القسم الاكبر من الشعب من ان يشاهد هذا الفيلم ، مع ان هذا القسم لا يقر بهذا الحق » .

وقد شاركت لجنة التحرير البرلمانية بكاملها

النائب على احتجاجه .

٩ نيسان (ابريل)

تسلمت الصحافة القضية وخصصت لها الجرائد الاسبوعية بصورة خاصة مكانا بارزا . وركزت صحف المعارضة على فضيحة المنع بصورة استبدادية وتجاوز نتيجة تصويت اللجنة . واشارت الى ان ثمة كتّابا كاثوليكا كبارا ، والبعض منهم وطيد الصلة بالحكومة ، قد اعلنوا تضامنهم مع المنادين بحرية التعبير السينماتوغرافي حتى ولو اسيء استعمالها . ومن هؤلاء كلود مورياك ، وجيلبير سيسبرون ، وجان دي فابريك . ولاحظ فرنسوا مورياك بان هناك سوء نية من الطرفين : « ان هؤلاء الرسل الطيبين (اي المنتجين) من بين آلاف الروايات ينتقون بصورة خاصة الحملة الصليبية البرجوازية او رواية ديدرو المسمومة دون ان تكون لهم الشجاعة الكافية لمجابهة ابناء [الطوائف الاخرى]؛ ولكن ضد الكاثوليك كل شيء مسموح به». ومن جهة ثانية فهو ضد الطريقة التي تستعمل فيها الرقابة وضد مبدأ الرقابة بحد ذاتها .

من ١٠ نيسان (ابريل) الى ١٥ منه

اخذت الصحف والمجلات تستفيض في الكلام ، ليس على الفيلم بل على رواية ديدرو ذاتها ، من تحليل للنصوص، الى شروح تبين المكانة التي تحتلها الرواية بين آثار المؤلف عامة، الى تبيان الظروف التي رافقت تأليف الكتاب، مع بعض التفاصيل عن حياة المؤلف وبعض التعليقات . واكد بعض النقاد بان الاثر هو جيد في حين ان آخرين ابدوا بعض التحفظات .

١٣ نيسان (ابريل)

نشر المحامي موريس غارسون ، الذي طالما دافع عن مؤلفين وناشرين كانوا موضع ملاحقات قضائية ، في مجلة « لي موند » التي تحمل تاريخ ١٤ نيسان (ابريل)، مقالا درس فيه المراحل القانونية للرقابة السينمائية. وذكر بانه بعد منع افلام اثارت بعض الضجة ، نشر بتاريخ ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤ احتجاجا ضد رقابة الافلام جمع تواقيع الممثلين القانونيين لجميع المنظمات المهنية والادباء والمؤلفين والناشرين والمخرجين والعاملين في التلفزيون والنقاد الذين يشجبون كل رقابة ايا كان نوعها او اسمها.

١٤ نيسان (ابريل)

اعلن العديد من دور النشر التي تملك حق طبع « الراهبة » لديدرو (والتي نفذت طبعاتها، اما قبل واما بعد قضية الفيلم التي اثارت طلبا كبيرا على الكتاب) اعلنت الى المكاتب بانها مستعدة ان تعيد طبع الكتاب لتزودها سريعا بما تشاء من نسخه .

١٥ نيسان (ابريل)

استنادا الى تقدير اصحاب المكاتب بيع من كتاب «الراهبة» (الذي لم يكن يصرف منه اكثر من الف نسخة في السنة ، الى الجامعيين والطلاب المتضمن منهاجهم دراسة الادباء الفرنسيين في القرن الثامن عشر) اكثر من مائة الف نسخة بظرف ثلاثة اسابيع. واخذت دور نشر غارنييه وارمان كولان وكتب الجيب تعيد طبع الكتاب بمعدل الف نسخة في اليوم .

١٨ نيسان (ابريل)

تناولت جريدة « لوسرفاتوري رومانو » ، التي تعتبر لسان حال رجال الدين في روما ، القضية مع شيء من التعليق . وبعد ان ذكرت بانه حصل في الماضي سوء استعمال للدين واخطاء في الحياة الاكليريكية ، اشارت الجريدة الى نقطتين :

اولاهما ، ان رجال الدين (ونعني هنا برجال الدين الرهبان والقسس وليس الراهبات) لم يطالبوا بمنع الفيلم بل تركوا السلطات المدنية تقرر ذلك بمعزل عنهم .

والثانية ، لما كان التشهير بالحياة الدينية الذي يتضمنه هذا الفيلم هو اكيد ، فاننا لا نفهم كيف ان بعض الكاثوليك سمحوا لانفسهم بالانضمام الى المحتجين على المنع .

١٩ نيسان (ابريل)

اثار المونسنيور فيو ، معاون رئيس اساقفة باريس ، في برنامج « وجها لوجه » على التلفزيون في فرنسا قضية منع فيلم « الراهبة » ، وصرح بانه موافق تماما على القرار الوزاري . واضاف قائلا: « ان رد فعل الراهبات كان طبيعيا جدا . فالفيلم يقلل الاحترام نحو هيئة تمضي وقتها وحياتها في خدمة الانسانية ... وانني اتمنى ان لا يذاع على الناس عمل من هذا النوع » .

٢٦ نيسان (ابريل)

عقد اجتماع نظمته لجنة مقاومة الرقابة في مركز التوالييّ . وتضم هذه اللجنة بصورة خاصة ثمانين منتجا ومؤلف افلام .

وقد انضم الى هذا الاجتماع اكثر المنظمات المهنية وهواة السينما والعديد من المنظمات الاجتماعية . وقد حشدت الحكومة قوة كبيرة من البوليس بالقرب من مكان الاجتماع . ولكن لم يحصل اي حادث . وقد تكلم في هذا الاجتماع بعض مؤلفي الافلام ، كريسني واوتان لارا و داكان وغودار وشابرول وغيرهم، الذين تبسطوا حول تاريخ الرقابة السينمائية وحول مضايقاتها لهم .

٢٨ نيسان (ابريل)

نشرت مجلة « لي موند » رسالة تلقتها منذ اسبوعين من راهبة بندكتية، هي الام ماري ايفون، وهي راهبة مسنة ومشهورة بكتاباتها وذات تفكير رفيع جدا . وهي تؤكد في رسالتها ان نظامها وشخصها يتحملان بدون ادنى خطر التعابير العلمانية عن الحياة الدينية التي لا يمكن ان يشعر بواقعها سوى من يعيشها . واضافت قائلة : « منطقيا ، ان من يؤمن بالله يستطيع ان يرتضي جميع الاتهامات. وما عسى ان تكون هذه الاتهامات بازاء الحقيقة الالهية ؟ »

واردفت: «تقولون ان الفيلم يسيء الى الراهبات، ولكن المنع يسيء اليهن اكثر بكثير . فمن هو الذي لا يقرأ الآن كتاب ديدرو ؟ ليس على الراهبات ان يخشين اية فرية، ومن اي نوع كانت » .

وهي تصرح بانها تتألم في اعماق ضميرها من الاهانة التي لحقت بالملحدين من جراء المنع .

٢٨ نيسان (ابريل)

نشرت جريدة «الصليب» الكاثوليكية مقاطع عديدة من رسائل بعث بها اليها القراء . فمنهم من انتصر للمنع وبرهن على صوابه ، ومنهم من انتصر لحرية التعبير حتى في حال شططها واساءة استعمالها. ولكنهم جميعهم ذكروا بانهم غير مطلعين تماما على حقيقة الامر . وينبغي علينا ان نذكر بصورة خاصة رسالة قسيس اعتبر فيها بان الفضيحة بحد ذاتها هي مقوية :

« كان من الضروري ان يحدث شيء من هذا النوع ، حتى يكتسب موضوع اعتناق المرأة الرهبنة في فرنسا شيئا من الجدة ، وحتى يساعد المنظمات الدينية على التغلب على ازمة الشيخوخة » .

٢٩ نيسان (ابريل)

استجوب نائبان ، هما ديبوي وجيرمان ، الوزير بورج في مجلس النواب حول هذه القضية . فكان جواب الوزير يتلخص في ثلاث نقاط :

اولا ، انه قام بمزاولة حق يمنحه اياه القانون بدون تحفظ .

ثانيا ، ان للحكومة الحق ، وعليها الواجب ، بحماية جميع الهيئات الاجتماعية (دينية كانت او غير دينية) من التشهير والمساس بشرفها .

ثالثا ، ان الجمهورية الرابعة ، وهي التي سبقت الحالية ، قد منعت افلاما اكثر بكثير من الجمهورية الخامسة . (واجاب المستجوبان على هذه النقطة بان وزراء الجمهورية الرابعة لم يخالفوا ابدا آراء لجنة الرقابة).

٤ ايار (مايو)

نشرت صحيفة «لي موند» مقالا طويلا ومفصلا لاستاذين كبيرين يحملان شهادة الاكريكاسيون ويديران المركز الكاثوليكي للادباء الفرنسيين ، وهما الاستاذان ف . بيداريدا وج.ل. مونيرون . وقد شجبا بقوة الرقابة ، وذلك باسم حرية التعبير. ولكنهما لاحظا بان عددا كبيرا من الموقعين الحاليين على الاحتجاجات لا يقبلون حتما بان تتهم الهيئة الاجتماعية او الدينية او العنصرية التي ينتمون اليها في طبائعها بدون ان يدافعوا عنها .

٧ ايار (مايو)

عرض الفيلم على المؤتمرين في مهرجان كان العشرين . وقد صدرت عنهم آراء متضاربة ، البعض منهم وجده اخف وطأة من الكتاب ولكنه رائع من حيث اعتداله ، ووجده آخرون بطيئا بل وقليل الاهمية . وكثيرون من الذين اثارتهم الفضيحة ، شعروا بالخيبة لدى مشاهدته . وثمة من اعلن بانه من الطراز الرفيع . وتضاربت الآراء كذلك حول الاخراج التاريخي للعصر ، فالبعض وجده جيدا وكافيا لاشعار المشاهد بقدمه ، واعتبر

آخرون بان هذا الاخراج هو مفتعل التفاصيل وقليل الاقناع .

١١ ايار (مايو)

وجه المونسنيور بوايون ، اسقف فردان ، كتابا الى راهبات ابرشيته. وقد نشر هذا الكتاب الذي يبرر فيه هذا الاسقف المنع على الملأ ، وورد فيه هذه العبارة: « من يستطيع ان يقدّر اكثر منكن الى اي حد طعنت كرامتكن ؟ »

عزم ٩٨ مخرجا سينمائيا على انتاج فيلم مشترك يضمنونه مشاكلهم مع الرقابة. ويتألف هذا الفيلم من مقاطع حذفت من افلام لهم قديمة يرفقونها بتعليقات منهم . ويشترك في هذا الفيلم : رينيه كلير ، ومارسيل بانيول ، وآلان رسني ، وجان لوك غودار ، وابيل غانس ، وهنري ديكوان ، وكريستيان جاك ، ودني دي لاباتليار ، وكلود شابرول، وسواهم. وقد اهدي الفيلم سخرية وتهكما الى وزير الانباء. وقد صرح اصحاب هذه الفكرة بانهم سيجابهون بقوة كل مضايقة من قبل السلطة، وانهم عازمون على عرضه في الصالات العمومية ولو صدر قرار بمنعه .

٧ ايار (مايو)

استجوب الشيخ كاركاسون في مجلس الشيوخ وزير الانباء السيد ايفون بورج الذي اجاب بكلام مماثل لما قاله في مجلس النواب ، موضحا بان المنع يقتصر على الاستثمار التجاري ، والحكومة لا تعارض في عرض الفيلم في صالات النوادي الخاصة، بشرط الا يهدف هذا العرض الى محاولة ازالة منع الاستثمار التجاري الذي يجب ان يبقى .

ايطاليا : مجلة « البعوض »

شغلت الصحافة الايطالية في الآونة الاخيرة قضية اتهم فيها ثلاثة من طلاب كلية في ميلانو يحررون الصحيفة المدرسية المدعوة « زنزارا » . وتفسر هذه الضجة المنقطعة النظير بالدرجة الاولى بتدخل السلطة القضائية في امور خارجة عن صلاحيتها . وهذا هو الامر الذي يهمنا هنا خاصة. ومع ذلك فان اسبابها تتجاوز اطار الحادث الحقيقي المبتذل في حد ذاته والذي كان بمثابة الفتيل المفجر للخلافات التي تمزق المجتمع الايطالي حيث توضع التقاليد والمؤسسات كل يوم على المحك بفعل ضغط تطور متناهي السرعة .

ولعل القوى التي تقاوم هذا التطور تتمثل اكثر ما يكون ولاسباب تاريخية في العنصر الكاثوليكي التقليدي الشديد النفوذ في الماضي، والذي يتراجع شيئاً فشيئاً الى خطوط جديدة ولا سيما بعد الجو الجديد الذي هيأه المجمع المسكوني الاخير. وبديهي ان هذه القوى التي ما زال نفوذها قوياً على الرغم من كل شيء هي شديدة الحساسية ازاء ظاهرة حرية التعبير ، التي لا تخلو من شطط في بلد ذاق مرارة العبودية مدة طويلة ، والتي لا تني في سبيل غاياتها عن استعمال الوسائل التقنية الحديثة ، كالتلفزيون والسينما والصحافة المصورة . ويتجلى نشاط هذه القوى في التربية خاصة. ونحن ما نزال نذكر ان ممثلي هذه القوى قد اثاروا في بدء هذه السنة ازمة حكومية برفضهم مشروع قانون يرمي الى تنظيم مدارس الحضانة التي ما تزال خاضعة جزئيا الى تفتيش المنظمات الكاثوليكية . وفي نظرهم يجب ان يقتصر التعليم المدرسي على الامور التقنية والعلمية في حين ان التربية منوطة بالعائلة والكنيسة .

وبالاستناد الى هذا المبدأ سمحت الفاشية نفسها بانشاء جمعيات كاثوليكية الى جانب منظماتها المدرسية . وقد اسهمت هذه الجمعيات في بقاء الروح الكاثوليكية مسيطرة على النفوس. واستطاعت ان تستمر، بل انها استعادت شيئاً فشيئاً وظيفتها الاولى بسبب جو ايطاليا الديمقراطية المضطرب والمفعم بالتجديد : الا وهي مساعدة العائلة الايطالية الكاثوليكية على بسط تأثيرها الديني والاخلاقي في داخل المدرسة . والى جانب هذه

الجمعيات انشئت منظمات علمانية تهدف الى تربية الناشئة مدنيا، وتدريبها على تحمل بعض المسؤوليات. ولا يحرم على الكاثوليك الانتساب الى هذه المنظمات، بل على العكس ، نرى عدداً كبيراً منهم ينضمون اليها ويجدون فيها متسعاً للعمل اكثر مما يجدون في الجمعيات الدينية ويسهمون في نشاطاتها التي تتضمن منذ المرحلة الثانوية اعياداً ومناظرات ونشر صحيفة مدرسية باشراف السلطة المسؤولة .

ومن المؤكد ان المنظمات العلمانية لا تنجو من التأثيرات السياسية ، مما يدفع بالعناصر المحافظة الى ان تجد فيهـا مواطن شغب وان تلصق بها تهمة الشيوعية كلما ابتعدت عن التقاليد والاخـلاق المعهودة .

وهذا ما حدث بالفعل في كلية باريني في ميلانو، وهي مشهورة بمستوى طلابها الرفيع من حيث ثقافتهم ومن حيث انتماؤهم الى احسن العائلات البرجوازية في البلد . ولكن تجدر الملاحظة ان هنا ايضاً تحدث عملية الدمـج الاجتماعي ؛ فضمن المتهمين الثلاثة بالفضيحة ، اثنان هما ابنا صحفيين اشتراكيين ، واحدهما مولج بالقضايا النقابية في الصحيفة اليومية « افانتي » ، اما والد الثالثة فهو معاون مدير بوليس سابق في عهد التحرير ويشغل الآن منصب مدير وكالة اعلانيـة . والمراهقون الثلاثة البالغون من العمر سبعة عشر عاما هم طلاب ممتازون : فيقال عن ماركو دي بولي الذي يشغل منصب مدير الصحيفة انه « اكثر طـلاب ميلانو موهبة»، اما معاونه ماركو ساسانو فلا يكاد يقل عنه موهبة، في حين ان والد كلوديا بلتراموسبي يؤكد بانها « لم تكذب عليه يوما » .

وتصدر الصحيفة التي يحررونها ، « الزنزارا» ، اي «البعوض» ، منذ عشرين عاماً . وهي في الواقع نشرة داخلية يطبع منها اقل من الف نسخة وتظهر ، كما في سائر المؤسسات المماثلة ، باشراف مـدير الكلية . وتعتبر جريدة « الكورير ديلا سيرا » ، ذات الآراء المتناقضة في هـذه القضية ، ان « الزنزارا » هي النشرة الاكثر صرامة وجدية من بين كافة النشرات المماثلة في ايطاليا .

ومهما يكن من امر ، ففي عدد شهر شباط (فبراير) من هذه النشرة نستطيع قراءة خلاصة استفتاء جرى بين الفتيات (اذ ان التعليم في هذه الكلية هو مختلط) عن احوال المرأة في المجتمع الحديث فيما يختص بالتربية والاخلاق والدين والزواج والعمل . الاجوبة هي واضحة وبلا ريب صريحة اكثر مما ينبغي ، كما هي احاديث الشباب في هـذه السن . وهي تعبر عن رفض كل رياء والرغبة في اثبات الوجود والحاجة الى الاستفسار والثورة على الوصاية العائلية والدينية من النوع الاستبدادي . ونرى العديد من هؤلاء الفتيات لا ينبذن الدين ولكنهن يأخذن عليه ربط الامور الجنسية بعجلة الخطيئة ، وهن يقبلن بالطلاق ، ويطالبن بدروس في التربية الجنسية ، وتعتبر احداهن بان « طهارة الفتاة الجسمانية ليست عديمة الصلة بطهارتها العقلية»، واكـدت اخرى بان « الزواج ليس كل شيء ، وافضل الانتحار على العيش فقط من اجـل بيتي واولادي » ، وقالت : « ان امي هي صديقة لي وهي تستمع الى آرائي وتنتقدها عـند اللزوم ونتناقش في ذلك . ان الطريقـة التي تعالج فيها القضايا الجنسية في السينما تعبر عن وجهة نظر مجتمعنا الذي يهتم بالناحية المرضية من المشكلة بدل ان يتعمق فيها » .

عندما ظهر التحقيق في النشرة صدف ان كان مدير الكلية الاستاذ دانيال ماتاليا متغيبا بداعي المرض ، ومع ذلك فانه تحمل مسؤوليته على الرغم من عدم اطلاعه عليه ، اذ ان الذي سمح بنشره هو نائبه . وقـد وزعت النشرة في ٢٢ شباط (فبراير) داخل الكلية، فاطلع عليها بعض اهالي الطلاب واتصل بعضهم برئيس تحرير جريـدة محافظة واسعة الانتشار، هي« لي كورير لومبارديو»، منادين بالويل والثبور وعظائم الامور . فاستجاب هذا لهم ونشر الخبر بشكل فضيحة على الصفحة الاولى من جريدته . واسهمت في الحملة صحيفـة « ايطاليا » الكاثوليكية ، واستجوب الحكومة نائب من حزب اليمين المتحرر . وبسبب غياب مدعي عام الاستئناف (وكان قد عين في مكان آخر) قرر نائبه فتح تحقيق بالقضية وكلف نائب مدير البوليس ، وهـو اختصاصي في القضايا

الاخلاقية ، القيام بهذه المهمة .

وقد كان ذلك كافيا لاثارة الرأي العام . وبلغت الاثارة اوجها عندما سرى النبأ بان الشابين اخضعا لفحص طبي بالاستناد الى نص قانوني يرقى الى العهد الفاشي، وان الفتاة رفضت الانصياع لهذا الفحص. واوضحت السلطة القضائية بان تلك هي قضية روتينية تهدف الى تحديد مدى مسؤولية المتهمين القصر . ولكن هذا الامر يناقض الدستور. وتجلى سوء استعمال السلطة بطريقة وطبيعة الاسئلة المطروحة من قبل القاضي وليس من قبل الطبيب ، وذلك امام شهود مختلفين باستثناء وكلاء المتهمين . وتضاعفت الاستجوابات في البرلمان ، وقدمت نقابة المحامين احتجاجا شديد اللهجة ، وكذلك رابطات رجال القانون المختلفة . وقرر مجلس القضاء الاعلى فتح تحقيق بالشكل الذي تم فيه الفحص ، في حين ان نائب رئيس القضاة بياترو نيني هب محتجا على « فضيحة تليق بالبوربون » . ودعا رئيس جمعية القضاة الوطنية وزير العدل للتحقيق رسميا في تصرفات زملائه الميلانيين وانزال العقوبات بمن يستحقها ، مما اوجد خصاما في عالم القضاء ودفع برئيس الجمعية الى الاستقالة . وخلقت الحملة نوعا من البلبلة ، مما حدا ببعض الصحف الى ابداء آراء متناقضة : كما كان الحال بالنسبة الى « الكورير ديلا سيرا » و « ايطاليا » و «البورغيز» . وتدخل البابا نفسه ، فلاحظت صحيفة « اوزيرفاتوري رومانو » ، وهي لسان حاله ، بلهجة جافة بان القضية تتعلق « بالتربية وليس بسلطات القمع » .

ومع ذلك فان المعنيين لوحقوا بمقتضى قانون المطبوعات (بتهمة نشر مواد مخلة بالآداب وحض القاصرين على الفجور ، وهي تهمة اخطر من الاولى) . ومما زاد في التوتر ان القضية ارتدت طابع العجلة ، على الرغم من تكدس القضايا التي تنتظر منذ عدة سنوات . وعندما بوشر بدرس القضية التي استغرق النظر فيها ثلاثة ايام ، في ٣٠ آذار (مارس) ، اجتاح قصر العدل في ميلانو جمهور غفير من النظارة ، فتكدس الف منهم في قاعة المحكمة في حين ان عددا اكبر تجمع في الاروقة والسلالم والشوارع المؤدية للقصر ، بعد ان تخلف عدد كبير من الطلاب عن دروسهم . وقد مثل النيابة المدعي العام المعاون نفسه، اوسكار لانزي، وهو قاضٍ ينتمي الى المدرسة القديمة ، سرعان ما لفت الانظار بقدم مفاهيمه وطريقة تعبيره التي كانت تثير تارة فضول الحضور وتارة ضحكهم . اما رئيس المحكمة ، الاستاذ بيانكي ديسبينوزا ، وهو من كبار المشترعين الطليان ويشغل منصب الرئيس الاول في محكمة التمييز ، فلم يكن يبذل جهدا كبيرا لاشاعة النظام في القاعة . ومن المعلوم ان الرجلين يمثلان تيارين مختلفين في عالم القضاء . وقد عمل الرئيس جاهدا على اعادة القضية الى ابعادها الحقيقية وافراغها من شحنتها العاطفية .

ومنذ الشروع في الدعوى ، استشاطت النيابة العامة غيظا ، مطالبةً بالاستماع الى عدد كبير من الشهود ومن بينهم « جميع اساتذة الدين في الكلية». فتساءل الرئيس قائلا : « ولماذا لا نستمع الى سائر الاساتذة ؟» فاضاف النائب العام بدون ان يضحك: «والى هؤلاء ايضا، والى اهالي التلامذة الذين يبلغ عددهم ١١١٦ ». فحبكت النكتة مع الرئيس وقال : « ينبغي ان نضرب هذا العدد باثنين ، لانه يتحتم علينا الاستماع الى آباء التلامذة وامهاتهم». فانفجر النظارة ضاحكين ، ومنهم من اخذ يصفق واشتد الهرج والمرج . وفجأة خلع النائب العام روبه وانسحب احتجاجا على تساهل الرئيس . ولكنه لم يعتم ان عاد ، مثيرا العديد من ردات الفعل في اثناء مرافعته .

وقد ابدى النائب العام المعاون اقتناعه بان التحقيق المنشور في « الزنزارا » ان هو الا ثمرة الخيال المريض للمتهمين الثلاثة ، وان العبارات المقصودة بالاتهام ان هي الا « آلىء من الوحل »، وان المعاهدة المعقودة بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية تفرض احترام المبادىء الاخلاقية والدينية، التي تشكل مع المبادىء الاخلاقية الايطالية وحدة لا انفصام لها. قال : « هل انا الوحيد الذي يحمل امانة الشرف والاخلاق والدين ؟ وهل صوتي يرتفع عاليا في صحراء ؟ كلا ، ان اكثرية الناس هنا هم على شاكلتي ومن مبادئي ... لقد كنا نعتقد بان الاولاد يولدون من الملفوفة وان اللقلاق يحملهم ، وفي ايامي كنا نرتعش لدى سماعنا النشيد الوطني،

والدى تذكارنا الوطن . ولم نكن نتحدث عن الحرية في الحب ، بل عن شهداء الحرية ... ولو اننا دسنا هذه المبادىء بارجلنا كما يفعل بعضهم اليوم، لكان كل شيء انطوى في مد الفسق والفساد، ولما كان نجا احد ! تفكروا في مصير اولادنا واولاد اولادنا !» ومن اول المرافعة الى آخرها بقيت لهجة النائب العام خطابية ومسرحية ، ولكن النائب العام طلب في النهاية (بين دهشة الجمهور وتعجبه) تطبيق ادنى العقوبات في المتهمين الثلاثة.

وبناء لذلك سهلت مهمة الدفاع . فلم يكن عليه الا ان يذكر بان القانون يسمح بزواج الفتاة في الرابعة عشرة من عمرها والفتى في السادسة عشرة من عمره ، وان الكنيسة ذاتها ، ولا سيما بواسطة مجمعها المسكوني ، قد اهتمت بتنظيم التربية الجنسية والنقاش حول الامور الجنسية . وضرب الدفاع على ذلك مثل النشرة المخصصة للاحداث ، المتراوحة اعمارهم بين الثانية عشرة والخامسة عشرة، والتي وزعتها المنظمات الكاثوليكية بصورة رسمية (وكان الدفاع يشير بذلك الى الترجمة الايطالية لكتاب « كيف نحب » للاب الفرنسي مارك اوريزون)، مضيفا بانه « لا يجرؤ على قراءة بعض مقاطعه في قاعة المحكمة » . اما فيما يختص بمخالفة قانون المطبوعات ، فهي تهمة خيالية : لان النشرات المدرسية لا تخضع لقانون المطبوعات ، لا سيما وان المتهمين هم قاصرون وان القانون حتى في اسبابه الموجبة لا يشير بشيء الى مسؤولية مديري المعاهد بهذا الصدد .

وقد بدا الامتعاض واضحا على وجه النائب العام بعد مرافعة الدفاع وبعد ما تبين له ان الرياح تجري ضده . فاستأنف الكلام ليؤكد بان تدخله في هذه القضية يهدف في الاغلب الى وضع حد للمهاترات والاستغلال السياسي ، كما يهدف الى التنبيه على وجوب تنظيم نشاط الطلاب الخارج عن اعمالهم المدرسية وعلى الاخص نشر الصحف . واضاف : « انني لا اطلب انزال عقوبة بقدر ما اطلب التأكيد على ان التحقيق الذي نشر في «الزنزارا» كان لا اخلاقيا ، وانني لن ارفع عقيرتي محتجا اذا ما برىء المتهمون الثلاثة » .

والواقع انه بعد ساعة ونصف من المذاكرة اصدرت المحكمة قرارا بالتبرئة ، باستثناء الشخص الذي تولى طبع المنشورة والذي لم يرسل الى الدوائر المختصة اعدادا معينة منها كما تنص على ذلك الاحكام المرعية الاجراء ، فحكم عليه بالغرامة . وقد اكدت حيثيات الحكم ، التي تتألف من ثلاث وخمسين صفحة من اوراق الهامش ، بان منشورات الطلاب لا تخضع لقانون المطبوعات ، كما اعربت عن تمني المحكمة بان يصار الى وضع نظام خاص بهذه المنشورات . ومن جهة ثانية فقد نبذت المحكمة في حيثياتها المبدأ القائل بان الاخلاق الايطالية تكوّن هي والاخلاق الكاثوليكية وحدة لا انفصام لها ، مذكرة بان الدستور ينص على المساواة بين الاديان المختلفة . واخيرا فهي تلاحظ بان « المبدأ القائل بان كل ما له مساس بالقضايا الجنسية محرم الخوض فيه قد تغير في المجتمع الايطالي فيما بعد الحرب ولا سيما لدى الشباب » .

وهكذا فان المحكمة قد استعانت بقسم من حجج الدفاع واندفعت بحمية فيها بعض التعصب في طريق شائك . والواقع ان صحيفة الفاتيكان لاحظت بان بعض التأكيدات الخاصة بالاخلاق المدنية المستقلة عن الاخلاق الدينية ، ولا سيما الكاثوليكية منها ، تثير مشاكل خطيرة في الضمير الديني والمدني لكل الاناس الاحرار . وانتقدت هذه الصحيفة ، ولو بعبارات معتدلة ، « النسبية التي تتسم بها الاخلاق المدنية » ، كما انتقدت تدخل الدولة في حقل يعود الى العائلة في الدرجة الاولى .

وكادت الحرب الكلامية ان تندلع من جديد، لا سيما وان النائب العام الجديد الذي عين في اثناء ذلك استأنف الحكم (وقد عاد هذا النائب عن استئنافه ولكن نائب ميلانو العام استأنف بدوره ، واذاً فستجري محاكمة جديدة «للزنزارا») ، وان الصحافة من جهة ثانية قد اهتمت اهتماما خاصا بتنقيلات اللجنة المعينة بطلب من مجلس القضاء والموجلة بالتحقيق في تصرفات القاضي المسؤول عن الفحص الطبي الذي اخضع له المتهمون .

ولكن لحسن الحظ ان بعض الضجر والتصريحات المهدئة التي صدرت عن الوزيرين

المختصين (وزير التربية ووزير العدل) قد اسهمت في تنقية الجو . وفي مقال كان له صدى كبير تساءلت « لاسيفليتا كاثوليكا » ، وهي مجلة اليسوعيين ، عما اذا كان بعض المربين الكاثوليك لم يتخلوا عن دورهم فيما يخص مشاكل الحب والعائلة . ومن جهة اخرى فقد انتهى كافة الناس الى القول بانه كان من الواجب فض مشكلة « الزنزارا » في نطاق المدرسة نفسها . وهذا امر في منتهى البداهة ، لانه كان من نتائج هذه القضية الطنانة ان لزم عدد كبير من مديري المدارس الحذر التام فقرر بعضهم منع اصدار النشرات المدرسية . وصدرت « الزنزارا » نفسها ، التي خصصت عدد شهر نيسان (ابريل) منها لوصف جلسات الدعوى ، صدرت بعمود ابيض . وشاع في الوقت ذاته بان رابطة الطلاب في باليرمو ، وهي البلدة الواقعة « في الجنوب القروسطي المتأخر » ، قد انشأت مناظرة شبيهة من كل النواحي بتحقيق طلاب ميلانو ، مع نتائج مماثلة . غير ان مدير المدرسة منع نشر هذه المناظرة .

وكذلك فانه اجيز لطلاب صفوف مدرسة تارنت العليا حضور وقائع دعوى قتل مولود لاسباب تتعلق بالشرف في محكمة الجنايات : ولكن مدير المدرسة طلب موافقة مجلس الادارة واساتذة الدين والمفتش واهالي الطلاب ورئيس المحكمة على ذلك. وهذا يعني بان مدير مدرسة ميلانو قد برهن عن اهمال ، او على الاقل عن تفاؤل في غير محله .

غير انه كان من حسنات هذه القضية ان لفتت الانظار الى سلسلة من المشاكل التي تطرح على القضاء الايطالي ، وان اعادت الى الاذهان وجوب اعادة النظر في الجسم القضائي وتجديده . وكذلك بعثت هذه الفكرة وجوب اعادة النظر في القوانين الايطالية ، المدنية منها والجزائية ، لسد النواقص فيها وازالة التناقضات منها وجعلها منسجمة مع مبادىء الدستور الديمقراطي. فاذا تحقق ذلك، كانت الحملات المحمومة التي اثارتها نشرة طلاب صغيرة قد اسدت خدمات جلى للبلاد .

المانيا الشرقية : قيود على الأدباء

في ٢٤ آذار (مارس) الماضي عقد تسعون عضوا من بينهم علماء من المانيا الغربية ومن بلاد غربية اخرى ينتمون الى اكاديمية العلوم في برلين الشرقية اجتماعا هاما، وكان الهدف من هذا الاجتماع محاكمة احد اعضاء الاكاديمية ، البروفسور روبرت هافمن ، وهو في السادسة والخمسين من عمره وعضو قديم في الحزب الشيوعي ولكنه الفى نفسه في المدة الاخيرة في مواقف مناهضة لمبادىء الحزب . وقد انتهى الاجتماع بالتصويت على طرد البروفسور هافمن من اكاديمية العلوم. وكانت النتيجة منتظرة: فقد كان يحضر الاجتماع بعض المراقبين المنتمين الى الحزب الشيوعي الالماني الذي طرد منه البروفسور هافمن في خلال شهر آذار (مارس) بسبب نشاطاته المعادية للحزب ، وكان هؤلاء المراقبون يحضرون الاجتماع بدون ادنى قلق من حيث نتيجة التصويت . ولكن بعد ذلك بنصف ساعة ، اي في الرابعة والنصف من بعد ظهر ٢٤ آذار (مارس) كانت المعركة خاسرة بالنسبة اليهم : اذ ان طرد البروفسور هافمن لم يحصل الا باكثرية ٧٠ بالمائة من اعضاء الاكاديمية ، في حين ان النظام الداخلي يحتم اكثرية ٧٥ بالمائة من الاعضاء. وكان من الطبيعي ان لا ترضى حكومة تعلن حربا مستمرة على الفنانين والكتّاب والادباء الثوريين بفشل كهذا. وعلى هذا ، ولما كانت الطرق الشرعية لم تفضِ الى ما كان يرغب فيه الحاكمون ، عمد رئيس الاكاديمية بعد ذلك بسبعة ايام الى اتخاذ قرار بطرد البروفسور هافمن بصورة تعسفية ، اذ ان النظام الداخلي لا ينص على حق من هذا النوع.

وقد اثار هذا الطرد التعسفي احتجاجات بلاد عديدة ، احتجاجات ضد الاجراء بحد ذاته وضد الطريقة التي تم بها . كما وجه سبعة من اساتذة الجامعة الحرة لبرلين الغربية برقية احتجاج الى البروفسور

ورنر هارتكة ، رئيس الاكاديمية وواضع مضبطة الاتهام ضد البروفسور هافمن . ومع ان اكثر البرقيات التي وجهت بهذه المناسبة الى اكاديمية العلوم ارسلت من بلاد غربية ، وعلى الاخص من المانيا الغربية، فان بعضها قد بعث من بلاد شرقية. ومن بين الرسائل العديدة التي وجهت الى السيد هارتكة نذكر الكتاب المفتوح الذي ارسله السيد لينوس بولنغ عضو الاكاديمية الامريكي وحامل جائزة نوبل والذي يقول فيه : « من الاساس ان يتمتع الانسان بحرية التعبير وان يستطيع مناقشة المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاخلاقية بحرية تامة . ويجب ان نعتبر ان كل بلد لا يسمح بهذه الحرية وهذا النقاش هو بلد يعيش في ظل الدكتاتورية والاستبداد . كما يجب ان نؤمن بان هذا البلد لا يستأهل العيش في عالم الاخلاق والديمقراطية الجديد الذي نحاول بناءه . ولذلك فاني ارجوكم بصورة عاجلة ان تتخذوا فورا جميع الاجراءات الضرورية من اجل ابطال قرار طرد البروفسور هافمن غير العادل وغير الشرعي من وظيفته كباحث في اكاديمية العلوم الالمانية » .

وقد استتبعت قضية هافمن ذيولا اخرى . فقد اقيل من منصبه كعميد لكلية الفلسفة في جامعة همبولد ، البروفسور هيس ، لانه رفض التوقيع بالاشتراك مع زملائه على رسالة الى جريدة «لونيتا» الايطالية تتضمن ردا على الحملة التي قامت بها هذه الجريدة لصالح البروفسور هافمن ، وكان قد حاول استاذ من جامعة همبولد ان يبرر في هذه الرسالة الاجراءات التي اتخذت بحق البروفسور هافمن .

وبالاضافة الى ذلك فان طالبة شابة من برلين الغربية ، كانت قد دعيت الى جامعة همبولد وتوصلت الى عقد صلات مع البروفسور هافمن ، اوقفت على الحدود عندما ارادت العودة الى المانيا الغربية. وفي اللحظة التي تكتب فيها هذه الكلمات ما زالت هذه الفتاة محتجزة من قبل سلطات الامن، التي يظن بانها سوف تستعمل هذه الفتاة كشاهدة في الدعوى السياسية التي قد تقام على هافمن .

اتخذت رابطة ادباء المانيا الشرقية في ١٢ كانون الثاني (يناير) اجراء لم ينشر عنه في مجلة « نيودوتش ليتاريتور » التي تصدر في المانيا الشرقية الا في خلال شهر آذار (مارس) . ويبدو انه بسبب طبيعة هذا القرار فان بعض اعضاء الرابطة تمنوا لو انه لم ينشر بتاتا .

وينص هذا القرار على انه لما كان الاهتمام الاجنبي ، ولا سيما من قبل جمهورية المانيا الاتحادية وبرلين الغربية ، يتجه نحو الادب الاشتراكي لجمهورية المانيا الشرقية ، لذلك فان مسؤولية الكاتب بصفته الممثل الروحي لالمانيا الشرقية تتضاعف يوميا . ومع ذلك فان رابطة الادباء ترى ان هؤلاء ليسوا على مستوى هذه المسؤوليات الجديدة وانه لا يمكن الوثوق بمواقفهم كمواطنين صالحين .

بناء عليه ، وبعد ان لاحظ القرار بان الشعور السياسي لدى ادباء المانيا الشرقية هو غير كافٍ ، قررت الرابطة الغاء حق كل كاتب في المانيا الشرقية بنشر مؤلفاته بصورة شخصية وبواسطة دور نشر اجنبية . ويعلن هذا القرار بوضوح: « ان الحقوق العالمية لنشر مؤلفات كتّابنا يجب ان تحصر في دور نشر جمهوريتنا». وتضيف الرابطة، لازالة كل سوء فهم : « ان هذا الاجراء يستهدف كل نشر وكل محاضرة او كل نشاط عام لكتّابنا خارج حدود جمهوريتنا» . ولا يسع المرء الا ان يستغرب كيف ان رابطة ادباء تسيء الظن في تصرفات اعضائها ذاتهم وتؤكد بانها لا يمكن الوثوق بهم وتطلب تشديد المراقبة على تصرفاتهم ، في حين انه كان المنتظر من رابطة ادباء ان تدافع عن حقوق اعضائها لا ان تطالب بالحد منها . على انه من الواجب ان نذكر بان رابطة الادباء لم تعد تتمتع باي اعتبار في الاوساط الادبية في المانيا الشرقية منذ زمن طويل. وما من كاتب تسمح له شهرته ومواهبه بان يوجه اليها النقد ، لا يفعل ذلك باقصى ما يستطيع من قوة . وقد كان نصيب الكثير من هؤلاء ، الطرد من ادارة الرابطة على الاقل . وهذا ما حدث بصورة خاصة للاديب ستيفن هيم منذ بضع سنوات ، وكذلك للشاعر المبدع فرانز فوهرمان الذي ظل وفيا للرابطة مدة طويلة والذي غادر ادارتها بصورة علنية مؤكدا معارضته للخط السياسي والثقافي المحدد في الاجتماع العام الحادي

عشر لهذه الرابطة. والواقع ان فوهرمان وهو من الكتّاب الاكثر شهرة من بين كتّاب ما بين الحربين وينتمي الى مجموعة الادباء الصامتين في المانيا الشرقية الذين يزداد عددهم شيئا فشيئا . وهذه المجموعة من الادباء تحل عليهم لعنة الموجهين السياسيين للنشاطات الثقافية وتكم افواههم في محاولة لارغامهم على ان يلقوا سلاحهم المعنوي . بالاضافة الى ذلك فان القرار المتخذ من قبل رابطة الادباء فيما خص حقوق اعضائها في الخارج سبق اجراء سنته الحكومة بتحريض من الرابطة نفسها. والحقيقة اننا نعثر في الجريدة الرسمية لجمهورية المانيا الشرقية (القسم الثاني رقم ٢) على مرسوم للحفاظ على حقوق المؤلفين بواسطة مكتب حقوق المؤلفين .

وتنص الفقرة الثانية من هذا المرسوم على مايلي: « كل اذن بممارسة الحقوق التي يتمتع بها الكتّاب او غيرهم من الاشخاص او المؤسسات ، كدور النشر وغيرها من المشاريع الطباعية ...، في جمهورية المانيا الشرقية مع اي شخص خارج هذه الجمهورية ، يجب قبل عقد الاتفاق ان يحظى بموافقة مكتب حقوق المؤلفين. ولهذا المكتب الحق بموجب الفقرة الرابعة من هذا المرسوم ان يعلن موافقته على عقد الاتفاق ، لدى اتمام بعض الشروط . ويحكم على كل شخص يخالف هذا المرسوم عن قصد او غير قصد بغرامة تتراوح بين ١٠ و٥٠٠ مارك الماني». لا ريب بان العقوبة هي خفيفة نسبيا . ولكن المهم ليس هنا . المهم هو في ان الاديب اذا مارس حقه بدون موافقة الحكومة ، يقترف جرما . ونتيجة هذا الاجراء واضحة : لا يستطيع اديب من ادباء المانيا الشرقية ان ينشر كتابا او مقالا او حتى ان يلقي محاضرة خارج حدود بلاده بدون ان يحصل على موافقة مسبقة من هذا المكتب الذي يمارس بهذا نوعا جديدا من الرقابة . وهذه نتيجة في غاية الخطورة ، اذ كثيرا ما كان يحدث لكتّاب من المانيا الشرقية لا يستطيعون او لا يريدون نشر آثارهم في بلادهم ، ان ينشروها في بلاد اجنبية دون ان يكون على ذلك اي حظر . وهكذا استطاع هيشل وهافمن وستيفن هيم وبيرمن ان ينشروا بعض مؤلفاتهم في المانيا الغربية او حتى في تشيكوسلوفاكيا . وقد رأينا مؤخرا كاتبين من المانيا الشرقية يلجآن الى تشيكوسلوفاكيا ليتمتعا بحرية تعبير تسمح بها هذه البلاد وتمنعها عنهما بلادهما .

والواقع ان منع الكاتب من نشر مؤلفاته في الخارج ليس فقط مضرا بشهرة الكاتب ولكنه يسيء الى وسائل عيشه . فعندما كان يستحيل على الكاتب ان ينشر كتبه في المانيا الشرقية ، ولما كان يتعذر عليه ان يغير مهنته ، او ان يرتضي السير على الخط الرسمي ، كان يستطيع ان يجد مدخولا فيما تدر عليه كتبه المنشورة في الخارج او المحاضرات التي كان يلقيها في البلاد الاجنبية حينما يسعده الحال ويحظى بفيزا للخروج من بلاده.

وعلى كل حال فان هذا الاجراء القانوني يتضمن نوعا من الاقرار بعجز الحكومة عن الاشراف على نشاط الادباء بوسائل الضغط التي كانت تستعملها حتى الآن ، مما اضطرها الى اعتبار هؤلاء الادباء مجرمين في حال خروجهم عن طاعتها ، الامر الذي يثبت بان جميع الوسائل المستعملة حتى الآن لم تقترن بالنتائج المرجوة .

ومن بين وسائل الضغط المستعملة سلبا ام ايجابا هناك وسيلة من الضروري الاشارة اليها . الواقع ان حالة الادباء المادية منوطة في قسمها الاكبر بقرارات الحكومة . فالروائي كانت الذي حظيت اولى رواياته « دي اولا » برضى الحكومة يجد نفسه في حالة مادية متناهية الرخاء . وجميع المجلات الادبية تنشر مقاطع من روايته . وجميع الجامعات والمدارس الكبرى والمؤسسات المختلفة تلح عليه في طلب المحاضرات . ويبرز كتابه في جميع واجهات المكاتب ، وجميع دور المطالعة العامة (ويوجد الكثير منها حتى في المعامل الصغيرة) تتلقى نسخا عديدة من هذا الكتاب . وليس بعيدا ان يقدم هذا الكتاب الى كل موظف عمل ساعات اضافية او تزوج ، والى كل طالب متفوق ، كجائزة او هدية . في حين ان حالة الكاتب غير المرضي عنه هي على العكس تماما . فاننا لا نجد كتب ستيفن هيم في اي مكتبة ، حتى ولا في مكتبة برلين الشرقية الكبرى المعروفة بمكتبة كارل ماركس .

البرازيل : إرهاب ثقافي

في مدينة برازيليا ، منذ سنتين ، داهمت شلة من الجنود المسلحين حرم الجامعة بحثا عن « عناصر التخريب » . وبعد بضع ساعات من التفتيش استولى الجنود على بعض المؤلفات ومن بينها «جاك القدري» و« الاحمر والاسود» . اما كتاب ديدرو فقد صودر بالنظر لمؤلفه ، واما كتاب ستندال فبالنظر لعنوانه ! وهكذا ، وتحت شعار المسخرة والعنف، بدأت في البرازيل غداة انقلاب نيسان (ابريل) ١٩٦٤ عملية قمع الفكر . ولا ريب انها قد تسببت بكثير من الاضرار في غضون سنتين .

على انه من السهل ايراد اسباب عداوة الفكر هذه ودوافعها ، ولكن من المؤكد انها ستبقى واحدة من سمات حكومة الرئيس كاستيلو برانكو الاشد تجهما والاكثر تناقضا . والواقع اننا لا نستطيع ان نؤكد بانه يوجد في الوقت الحاضر في البرازيل اجهزة رسمية للفكر والثقافة. انما نعثر على ما يثير الاشمئزاز حقا : اذ ان الاهتمام بهذه الامور متروك لاعتباطية القوة . ويكفي للتدليل على ذلك ايراد بعض الامثلة .

في ولاية ما كابا الواقعة في اقصى الشمال البرازيلي، القت السلطة العسكرية القبض على فرقة من ممثلي الكوميديا الهواة في اثناء قيامها بالاستعدادات لتقديم مسرحية لجان بول سارتر كانت قد مثلتها في القسم الجنوبي من البلاد بنجاح منقطع النظير. ومنذ مدة قصيرة قام مراقبون متحمسون في قلب مدينة ساوباولو ، عاصمة البلاد الاقتصادية ، بمصادرة مؤلفات سياسية وادبية بقيت معروضة في مكان بارز من واجهات المكاتب في ريو دي جنيرو دون ان يتعرض اصحابها لاية ملاحقة . والمؤلم ان من بين الكتب المصادرة مسرحيات آرثر ميلر ورواية «السفير» لموريس وست. ويوجد المئات من امثال هذه الاجراءات الاعتباطية . ففي ولاية ريوغراند دوسيل وفي ولاية ميناس جيرايس تمنع مسرحيات تمثل في ريو وفي ساوباولو بنجاح لا مثيل له . وفي مدينة ريسيف، المدينة التي لقبت في اثناء العهد السابق بالعاصمة الحمراء للشمال الشرقي من البلاد ، ما زال قادة الجيش يحتجزون بعض الطلاب المتهمين بالمظاهرة ضد سوء استعمال السلطة ، في حين ان جنرالات المحاكم العسكرية يدافعون بحماس عن حرية الفكر والتعبير .

وفي مثل هذه الظروف، يبدو من المتعذر اجراء تحليل اعمق لاعمال العنف المقترفة ضد حرية التعبير والثقافة، في عهد هذا الحكم الاستثنائي المتسلط على البرازيل منذ انقلاب نيسان (ابريل) ١٩٦٤. فالواقع انه لا يوجد جهاز منظم تنظيما قانونيا ، ويتمتع بملاكات خاصة يمكن موضعتها وتحديدها . على العكس من ذلك يوجد جهاز يتكون من اساءة استعمال القوة ولا يمكن لاحد ان يقف بوجهه او ان يقاومه . ولاجل تبسيط الامور يمكننا قسمة اعمال العنف هذه الى قسمين : الرقابة على الافكار، والارهاب الثقافي .

اذا نظرنا الى النمط اليومي الروتيني للحياة البرازيلية فلا يمكننا الجزم بان العهد الحالي هو حقا عهد ديكتاتوري ، فكثير من الحريات التي لا نعثر عليها في العهود الاستبدادية السالفة ما زالت موجودة ، ولكن الضمانات الاساسية لاستمرارها مفقودة . ولأجل الحفاظ على ما تبقى من الحريات ينبغي التسلح بالشجاعة للدفاع عنها ضد القوة والفوضى. والواقع ان الارهاب والضغط والتهديدات التي يعيش المرء تحت وطأتها تتطلب لدى كل انتقاد يوجه ضربا من الشجاعة ولدى كل احتجاج يرفع نوعا من الاختيار . ولا يكون من الامانة في شيء التأكيد بان هذه الشجاعة مفقودة او ان النقد غير موفور . على العكس من ذلك ، فان صحفا مثل « لا تريبونال دا امبريزا » المتصلة بحاكم غاناباراا القديم ، كارلوس لاسيردا ، لا تني عن مهاجمة الحكومة ، بلهجة تصل احيانا الى حدود الاهانة . ومن جهة ثانية فان الحكومة لم تمنع عن الصدور الصحيفة اليومية الشعبية الكبرى « التيما بورا » التي تعتبر الناطقة بلسان حزب العمال القديم الذي كان يتزعمه

الرئيس السابق جو غولار . كما ينبغي ان نضيف بان اعداء العهد لا يتوانون عن استعمال الوسائل التي يوفرها لهم مسرح المنوعات والاغاني ليوجهوا الى السلطات العسكرية كل ما في جعبتهم من سهام الهجاء . يفعلون ذلك ويبالغون فيه دون ان تتساقط عليهم صواعق المقامات العليا . ومن المؤكد ان كل ذلك يبدو غير معقول في ظل الدكتاتوريات القديمة .

على انه يتحتم علينا ان لا نخدع كثيرا بالمظاهر. ففي الصحف الكبرى يخضع الصحفيون الى نوع من الرقابة افظع من الرقابة الرسمية ، الا وهي الرقابة الذاتية .

والواقع ان الحكومة تسلحت بصورة اعتباطية بضروب فعالة من القصاص ، تمكنها من خنق جميع انواع الافكار العامة التي تعتبرها هدامة . كما منحت لنفسها الحق بان تكون الحكم الاوحد في هذا المضمار ، وهكذا يرى مديرو الصحف او المؤسسات الصحفية انفسهم معرضين لمخاطر سرعان ما يتجنبونها. ومثال على ذلك ما حدث مؤخرا لمديرية محطة للتلفزيون في ساوباولو ، اذ عمد المسؤولون في آخر دقيقة الى حذف برنامج كان مخصصا لرئيس البرازيل الاسبق جانيو كادروس ليقدم فيه الى الجمهور كتابه في النحو الجديد للغة البرتغالية . ذلك ان المارشال كاستيلو برانكو كان قد اصدر في السنة الفائتة مرسوما يحظر فيه على المواطنين المجردين من حقوقهم المدنية (والثلاثة الرؤساء السابقون جوسيلينو كوبتشك وجانيو كادروس و جو غولار هم في هذه الحالة) بان يتكلموا في الاماكن العامة . وينص هذا المرسوم الجمهوري على عقوبات تتراوح بين السجن البسيط والنفي او الطرد من البلاد ، ويستهدف مديري وكالات الانباء والصحف وسائر مؤسسات الاعلام ومراسليها المسؤولين بطريقة او باخرى عن نشر بيانات او خطب او احاديث المواطنين المجردين من حقوقهم او حتى بيانات وخطب واحاديث تعتبرها السلطة مخلة بالامن . وعلى العموم يجب الاعتراف بان النقد موجود ولكن على الرغم من ادوات رقابة فكرية يزيد في رهبتها انها متروكة لاعتباطية السلطة .

« الارهاب الثقافي » هي العبارة التي اختارها احد زعماء الكاثوليك الاكثر نفوذا في البلاد ، السو اموروزو ليما (المعروف بتريستاو دي اتايد، وهو الاسم المستعار الذي يستعمله في كتاباته) للتعبير عن المعاملة السيئة التي يلقاها رجال الفكر البرازيليون بعد الانقلاب . وهي تعبر جيدا عن المناخ الذي يسود البلاد منذ سنتين . والضحية الكبيرة الاولى للنظام الجديد الذي ارادوا فرضه على البلاد هي ، وستبقى ، الجامعة .

فمنذ ثمانية عشر شهرا تسلم وزارة التربية استاذ من الارياف يدعى فلافيو سوبليس دي لاسيردا ، وعمد منذ ذلك الحين الى شهر سيف الاصلاح فوق رؤوس الطلاب والاساتذة بطريقة لا يكاد العقل يتصورها . ولن نتكلم على حجز الحرية بصورة اعتباطية ، ولا على تدخل الشرطة في كل شاردة وواردة . ولكن يكفي ان نعلم بان الوزير سوبليس دي لاسيردا قد اعتبر اتحاد الطلبة الوطني خارجا على القانون ، وانه قد وضع جميع المنظمات الطلابية تحت الاشراف الفعلي للحكومة ، وانه اخيرا توصل الى استصدار قوانين اذا ما قيض لها البقاء فانها ستنشىء في البرازيل جهازا جامعيا شبيها بجهاز الدكتاتوريات الاكثر رجعية في الغرب .

والحجة المقدمة لتبرير الارهاب هي دائما الحجة المعلومة ، الا وهي منع التسلل الشيوعي الى الجامعة وابعاد العناصر المشبوهة عنها . وهكذا فتح الباب على مصراعيه لجميع انواع المظالم وتصفيات الحساب الاشد فظاعة . وتذكرنا بعض الوسائل المستعملة لاسكات الفكر او ارغامه على التطبع، ببعض الطرق التي اعتقدنا بانها زالت من الوجود تماما . فالمئات من الاساتذة والطلاب قد زجوا في السجون لا لشيء الا لانهم اتخذوا مواقف وطنية . وورد اسم المهندس اوسكار نيمير وصديقه ليسيو كوستاو ، وهما اللذان خططا واقاما مدينة برازيليا ، على لوائح المشبوهين الذين اخذت الثورة على عاتقها مهمة تصفيتهم . والكثيرون من رجال الادب والفن قد اضطروا الى مغادرة البلاد هربا من العنف . وقد اثبتت طريقة استقبالهم في البلاد التي لجأوا اليها على جدارتهم وقيمتهم المعنوية . وقد رأينا كيف ان الاقتصادي المرموق سلسو فورتادو ، الذي

اقصي عن مركزه في بلاده ، قد تلقى عقب ذلك دعوات عديدة من جامعات امريكية شمالية او اوربية . وكذلك الاستاذ جوزوي دي كاسترو الذي ابعدته بلاده والذي تلقفته منظمات عالميةذات اهمية كبرى . وكان المرّبي بولو فرير قد استنبط طريقة جديدة في تعليم الكبار وقد عزم على تعميمها بين اوساط الشعب الفقيرة ، ولكن السلطات اتهمته بالشيوعية ، فاضطر الى الهرب وصودرت كتبه . والآن فان سلطات البلاد التي استضافته تهنىء نفسها على وجوده لديها وتشجعه على تطبيق اساليبه الجديدة بكل حرية . وفي باريس ذاتها فان عدد الطلاب والادباء الشبان والفنيين البرازيليين الذين استوطنوا هذه المدينة لعدم استطاعتهم الرجوع الى بلادهم ليشهد بما لا يدع لبسا على ارهاب العهد الذي طردهم من بلادهم .

وان المرء ليتساءل كيف ان السلطات الجديدةلم تحسب حسابا لنتائج هذا الارهاب الثقافي المفجعة. والواقع اننا لا نفهم كيف ان بلادا مثل البرازيل ، تفتقر الى التعليم وتعتبر مشكلة التعليم من اخطر مشاكلها ، سببت بوسائل عنف لا هدف معين لها هجرة جماعية لاساتذتها وعلمائها وفنييها ، بغضّ النظر عن العديد من هؤلاء الذين لم يشاؤوا او لم يستطيعوا ترك بلادهم مع انهم ابعدوا عن مناصبهم ومنعوا من التعليم – لا لشيء الا لان قرارا من السلطة العسكرية او حكما من بعض الوصوليين قد اعتبرهم على صلة بالشيوعيين ، او حتى اشتبه بهم بصلة كهذه . وفي تشرين الاول (اكتوبر) من السنة الماضية بلغت الازمة الهاجعة منذ مدة طويلة في الجامعة ، اوجها. فقدم خمسة وسبعون بالمائة من الاساتذة ، ومنهم الاجانب الملحقون بالجامعةبوجب اتفاق ثنائي او فني بين بلادهم والبرازيل ،استقالتهم واضطرت الجامعة الى اقفال ابوابها . وما كادت تفتحهامن جديدمنذ مدة يسيرة حتى عادالارهاب الى سابق عهده . والواقع انه منذ بضعة ايام تهاجم الصحافة اساليب الوشاية الرائجة في ارجائهـا والتحقيقات الطويلةالتي يخضع لها الطلاب المشبوهون. والمحزن ان هذا الارهاب الثقافي يفضي شيئا فشيئا، كما هو منتظر ، الى اشد نتائجه فظاعة : ارسال « شهادات عقيدة »بطريقة سرية طبعا الى العناصر المرضي عنها .

ان قمع الافكار الثورية والارهاب الثقافي والعنف الممارس ضدحرية التعبير والثقافة في البرازيل منذ سنتين ، لا تشرف العهد ابدا". وان المراقب الاجنبي الذي يحاول ان يبحث عن هذه الوقائع ليحال بينه وبن ذلك بطريقة من الطرق . وعلى العكس من ذلك فانه يتخذ شاهدا على الحريات الباقية . ولكن ثمة واقعة تبدأ حاليا في الظهور ولا تدع شكا عن طبيعة العلاقات بين الفكر والعهد. فان اول مقاومة كبيرة تتكون ضدالجهاز الحاكم لا تنطلق من المنظمات العمالية الكبيرة، بل تنشأ بين صفوف الطلاب والادباء الشباب والمربين الذين لن ينسوا ابدا الاهانات التي لحقت بهم من قبل السلطة العسكرية .

وعلى النقيض من ذلك فان المارشال كاستيلو برانكو ومساعديه الكبار يظهرون اجلالا علنيا للفكر والثقافة. واذاً فانه لمن الغريب انه في الوقت الذي يسير فيه العهد ببطء نحو التحرر ، لا يلوح على المارشال ولا على احد من مساعديه انه يهتم بعواقب هذا الارهاب، الذي يستمر ، ولو بصورة اخف وطأة من الاول ، على تهديد كل اديب برازيلي لا تعتبره الحكومة مواليا لها .

تركيا : مهازل فاجعة

اقامت الحكومة التركية دعوى على عدنان بنك، استاذ الفلسفة في جامعة اسطمبول ، لترجمته كتاب « لمحة عن الافكار المعاصرة » لمؤلفه غاتين بيكون والمتضمن نصوصا للمفكر الماركسي جورج لوكاش اعتبرت مخالفة للقانون الذي يحظر الدعاية الشيوعية في تركيا .

وحكمت احدى محاكم انقره على صحفي تركي بالسجن سبع سنوات وشهرين وبالنفي مدة سنتين في غربي تركيا، لنشره مقتطفات من كتابات المؤلف الفرنسي الثوري بابوف . وقد جرى هذا الحكم على الصحفي اتيلا بارتينلي رئيس تحرير « غندم » ، وهي جريدة اتحاد الصحفيين الاتراك ، بموجب مادة من مواد قانون العقوبات كانت قد ثارت حولها المناقشات ، وتقضي بان يسجن كل من يدافع عن « سيطرة طبقة اجتماعية ما على طبقة اخرى » بالسجن مدة اقصاها عشر سنوات . وكانت قد جرت مطالبات شديدة في السنين الاخيرة بالغاء هذه المادة .

وقد اضطر هالدوم تارنر ، وهو اشهر مخرج تركي وهو الذي انشأ مسرح اسطمبول البلدي ، الى ترك مركزه بعد ان اتهمته السلطات بانه يقوم بدعاية ثورية . وذلك لانه كان قد عزم على تقديم مسرحية لبرتولد بريخت . وقد حذا حذوه العديد من الممثلين والممثلات في مسرح اسطمبول تضامنا معه .

والواقع ان القانون نفسه ، في احكامه الحالية وعلى الاخص في المادتين ١٤١ و١٤٢ من قانون العقوبات التركي ، يمنح القاضي حقا كبيرا في التقدير والتفسير . وهذا مما يجعل الحالة في تركيا عرضة للتباين والتناقض . ان ثورة ١٩٦٠ بادخالها الديمقراطية الى تركيا ، واستتباعا بتأكيدها حق المواطن في حرية الفكر والتعبير ، قد اثارت في جميع الطبقات المثقفة رغبة جامحة في المعرفة وفي التعبير عن افكار كانت حتى الآن محظورة وغير معروفة تقريبا . ولكن الحكومة لاسباب سياسية تحاول الوقوف في وجه هذا التيار لرغبتها في ارضاء الاوساط الدينية والمحافظة التي تؤمن لها الاكثرية في البرلمان . غير ان قوة جاذبية الافكار الجديدة تضطرها الى المساومة . وهذا ما يفسر تباين وتناقض الاجراءات التي تتخذها لكبح جماح حرية الفكر : فهي تحظر نشر مؤلفات غراكوس بابوف، وتبيح بيع «رأس المال» بطبعة كتاب الجيب حتى في حوانيت باعة الجرائد .

ومما يزيد في تباين الحالة ان الشرطة والنيابة والقضاء لا تعمل في الاتجاه نفسه . فالنيابة تلاحق اكبر عدد ممكن من الناس ، طالبة انزال العقوبات فيهم ، ومنفذة بذلك التعليمات الواردة اليها بمقتضى القانون من وزارة العدل . اما القضاة فبالاستناد الى حصانتهم والى السند الذي يأتيهم ، ليس فقط من قسم كبير من الاوساط الادبية بل ايضا من الجيش نفسه (وهو الجسم الاكثر تعلقا « بالديمقراطية والتقدمية » في تركيا) ، فانهم يجهدون في تصحيح اجراءات رجال الامن والنيابة المحمومة ، اما باخلاء سبيل الاشخاص الموقوفين او بتأجيل النظر في هذه الدعاوى الى ما شاء الله او بتخفيض العقوبات الى حدها الادنى . ولا ريب بان العقوبة التي لفظت ضد مترجم غراكوس بابوف وناشره هي استثناء لهذه القاعدة غير المطلقة .

اما فيما خص اجراءات الشرطة المحضة ، في هذا المضمار ، فهي في اغلب الاحيان في منتهى الازعاج والتنفير . فهذا شاعر هو في الوقت ذاته صاحب مكتبة ، يلقى القبض عليه ويقضي ستة وثلاثين يوما في الحبس ، لانه علق في واجهة مكتبته قصائد من نظمه اعتبرت ثورية . وثمة ثلاثة حوادث حصلت اخيرا وخلقت شعورا بالانزعاج واعطت الانطباع بانه يحق للشرطة ان تفعل ما تشاء وان اجراءات قمع شديدة هي في طريقها الى التحقيق .

فاما الحادث الاول فهو التفتيش الذي جرى في محل اكبر باعة اسطوانات في انقرة وكان من جراء هذا التفتيش ان صودرت جميع الاسطوانات المستوردة من البلاد الشيوعية ، مع العلم بانها تسجيلات لقطع كلاسيكية ، واتلفت . وكانت حجة الذين قاموا بهذا الاجراء ان هذه الاسطوانات تتضمن نصوص تمثيليات تقع تحت طائلة القانون الذي يحظر الدعاية الشيوعية .

واما الحادثة الثانية فهي اشد خطورة ايضا : فقد اعطى استاذ من اساتذة احدى الكليات التركية موضوعا انشائيا ينص على ما يلي : قارن مصطفى كمال برجل كبير يقع عليه اختيارك . وقد قارن احد الطلاب الغازي بلينين ، وكان مصطفى كمال يكن له في الواقع اعجابا كبيرا . فاعلم الاستاذ الشرطة بامر تلميذه (وهو في الخامسة عشرة من

عمره) فالقي القبض عليه وزج في السجن اياما عديدة .

والحادثة الاخيرة ايضا مضحكة اكثر منها خطيرة، ولكنها مثيرة للقلق . فقد اوقفت الشرطة رجلا كان يتنزه في شوارع اسطمبول وهو يلبس سترة حمراء والقت به في غياهب السجن عدة ايام . وقد تبين فيما بعد ان هذا « المروج للشيوعيـــة » هو عازف القيثارة في احدى الفرق الموسيقية التي تعمل في ملهى من ملاهي المدينة .

والواقع انه ينبغي الاعجاب في تركيا بصحافة مستقلة لا تني عن شن هجماتها على الرقابـــة واجراءات القمع التي تشتد ، كما في صحف مثل « مليت » و «دنيان» و « اقسام »(الاشتراكية).

ولكي يكون استعراضنا للحالة شاملا يجب ان نضيف بانه فيما خص السينما فان الرقابة تطبق لاسباب تتعلق بالاخلاق العامة من جهة ولاسباب تتعلق بالسياسة من جهة اخرى . وبسبب هـذه الاخيرة فانه يحظر استيراد الافلام من البلاد الشيوعية مهما كان موضوعها ومهما كان نوعها . اما بالنسبة للراديو فان الحالة تختلف عن ذلك ، اذ ان استقلال الراديو مؤمن بقوانين ادخلها مشترعو ١٩٦٠ في صلب الدستور . وعلى الرغم من ذلك فان ضغط السلطة عليه يشتد شيئا فشيئا .

انبـــاء

لوس انجيليس

اقامت المكتبة العامة في لوس انجيليس معرضا كبيرا يضم عددا وافرا من الكتب التي اقيم بشأنها حظر او منع في الازمان المختلفة وفي الاماكن المختلفة. واشهر هذه الكتب : الكتاب المقدس . ومن جملة المؤلفين الذين تناول المنع آثارا لهم : شيكسبير و مارك توين و طوماس بين و اينستاين و همنغوي و هوميروس و كونفوشيوس و فلوبير وهانس كرستشن اندرسون ، ومن بينهـــم ايضا كارل ماركس و ادولف هتلر و كثيرون سواهم .

وقد صرح القيم على المكتبة بان الهدف من هذا المعرض هو « ان نذكر انفسنا بضرورة الابقاء على حريتنا التقليدية بان نقرأ ما يطيب لنا ان نقرأ».

ويبين المعرض ايضا كيف حاول رجال الرقابة فرض حظرهم على آثار الدين والفلسفة والعلم والادب والفن . وبعض هـــذه الكتب فرض عليها الحظر منذ قديم الزمن ، قبل المسيح بثماني مائـة وخمسين سنة، كملحمة هوميروس « الاوديسي » ، وبعضها فرض عليها الحظر في وقت متأخر ، هو ١٩٦٥، مثل مسرحية شيكسبير « تاجر البندقية » .

باريس

رفعت الحكومة الفرنسية مؤخرا الحظر عن نشر مؤلفات العالم النفسي الانكليزي هيفلوك اليس وعن بيعها في المكتبات. وهذه اول خطوة تتخذها الحكومة للتخفيف من الرقابة على الكتب والمجلات في فرنسا ، وهي الرقابة التي اتسمت بالشدة طوال السنتين المنصرمتين. وكانت الاوساط الادبية تبدي الكثير من التذمر من الرقابة نظرا لانه لم يجر قط تحديدها ولانه ليست ثمة قائمـــة رسمية بالكتب الممنوعة ولا سبيل للشخص ان يعرف اي الكتب يسمح بتداولها وايها لايسمح بها . لهـذا ، فعندما ذاع انه لا مانع من تداول كتب اليس، التي اصبحت الآن معترفا بها في سائر انحاء العالم ككتب رئيسية في موضوع سيكولوجيا الجنس، قامت موجة جديدة من الاحتجاجات ، مفادها : لماذا هـــذه الكتب وليست تلك ؟ ولم تصـدر الحكومـــة ولا الشرطة اي تعليق ، لكن يبـــدو ان الخطة الجديدة هي هذه: اذا حافظت دور النشر ومكتبات البيع على الحصافة واللياقة فان الحكومة لن تزعجها بعد الآن . والمشكلة هي ان الناشرين لا يزعجهم احد الا اذا نشروا كتبا اباحية سافرة ، في حين ان المكتبات والاكشاك تتعرض للملاحقة اذا باعت اية منشورات لاتوافق عليها الحكومة – وليس لديها دليل بين يوضح لها ما الذي توافق عليه وما الذي لا توافق عليه الحكومة. (وتقول مجلة «فاريتي» الامريكية التي اوردت هذا النبأ ان الذي يقوم بالتقرير في هذه الشؤون هي زوجة الرئيس ديغول شخصياً) .

بلتيمور (الولايات المتحدة)

اقيم الحظر على فيلم سينمائي اسمه « اقيم الحظر على هذا الفيلم السينمائي » ، ويضم الفيـــلم اجزاء ومقتطفات من افلام اخرى كان قد اقيم الحظر عليها.